ملف العـدد :

تداعيات وباء كوفيد – ١٩
على الاقتصاد الفلبينى

نرمين سرج
باحثة دكتوراه
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

شهدت اقتصادات الآسيوية الناشئة إشارات إيجابية بحدوث استقرار خلال الأشهر الأخيرة، ولكن ظهرت مخاطر كبيرة من تداعيات تفشي وباء كوفيد-١٩، والذى جرف سنوات من النمو الاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا، فقد سجلت اقتصادات دول جنوب شرق آسيا تباطؤً في النمو خلال الربع الأول من هذا العام حيث تسبب انتشار فيروس كوفيد-١٩ بهبوط معدل النمو الاقتصادي وتراجع في قطاعات السياحة والطيران والصناعة.

وكانت الفلبين من ضمن الدول التى تأثرت بهذا الوباء خاصة بعد إخفاق الحكومة في إتخاذ تدابير عاجلة في بداية ظهور أزمة كوفيد-١٩ مما أدى الى تفشى الفيروس، حيث تصدرت قائمة الدول التي سجلت أعلى إصابات بفيروس كوفيد-١٩ فى المنطقة تلتها ماليزيا وإندونيسيا. ومن جراء ذلك قامت حكومة الفلبين ممثلة بالرئيس رودريغو دوتيرتى بفرض حظراً تاماً لإحتواء الوباء ومحاولة التخفيف من آثاره بما في ذلك إجراء الفحوصات الطبية وعزل المرضى وفرض تدابير عامة للتباعد الاجتماعي. وفرضت البلاد واحدة من أقسى تدابير الإغلاق في العالم في منتصف مارس مما أدى إلى حالة من التدهور والركود الاقتصادى.

وفى هذا الإطار سوف تتناول النتائج الاقتصادية الرئيسية الناجمة عن تفشى فيروس كوفيد-١٩ فى الفلبين واستعراض سياسات الحكومة الفلبينية لمواجهة الموقف ودعم الاقتصاد، وأخيراً محاولة التعرف على تأثير هذه الجائحة على مستقبل الاقتصاد الفلبينى.

أولاً : أسباب تباطؤ النمو الاقتصادي في الأسواق الآسيوية الناشئة

يمكن القول أن هناك أربعة أسباب تفسّر لماذا سيكون الانتعاش الاقتصادي في الأسواق الناشئة الآسيوية تدريجياً إلى حد ما وبطيئاً خلال النصف الثاني من العام ٢٠٢٠، ومنها:

١. من المتوقع أن تظل بعض القيود المفروضة على التجمّعات العامة، والعمل، وإجراءات التباعد الاجتماعي، وحركة المرور وغيرها من الأنشطة قائمة بشكل جزئي؛ لذلك يبدو من غير المحتمل العودة الكاملة إلى الوضع الطبيعي لما قبل »كوفيد ـــ ١٩«، حيث سيحد هذا الأمر بطبيعة الحال من سعة الإنتاج، ما يضع سقفاً للتعافي خلال الأشهر المقبلة حتى نهاية العام.

٢. من المرجح أن يصبح الأفراد والمؤسسات الخاصة أكثر حرصاً على تجنّب المخاطر، عندما يتعلّق الأمر بالقضايا المالية والصحية ونتيجة لذلك، سيزيد ميلهم إلى الإدخار، بدلاً من الإنفاق أو الاستثمار، ما يقلل من الاستهلاك والاستثمار.

٣. سيستغرق تغلغل السياسات الداعمة في الاقتصاد بعض الوقت لتعزيز النمو، وينطبق ذلك على تيسير السياسة النقدية، وكذلك على الموقف المالي الأكثر توسّعاً، ففي حين قامت البنوك المركزية المحلية بخفض أسعار الفائدة بحد أدنى من ٥٠ إلى ١٢٥ نقطة أساس، وأطلقت السلطات المالية حزم إنفاق، تتراوح بين ٢% و١٧% من إجمالي الناتج المحلي الخاص بها، فمن المرجح أن يستغرق التحفيز أشهراً عدة على الأرجح، ليؤدي إلى إرتفاع كبير في الاستهلاك والاستثمار.

٤. ليس لدى جميع البلدان بنية تحتية قوية للرعاية الصحية لزيادة الطاقة الاستيعابية وتجميع القدرات اللازمة لإحتواء الموجات الجديدة المحتملة لانتشار الفيروس، فقد كان جزء أساس من التقدم الذي أحرزته دول مثل الصين وكوريا وفيتنام وسنغافورة في البداية مرتبطاً بقدرات الاختبار والتتبع، ومن دون استراتيجية إحتواء قوية، لن تتمكن البلدان من الحفاظ على تسطيح منحنى الحالات الجديدة لفترة طويلة[١].

ثانياً: الآثار الاقتصادية الناجمة عن تفشى فيروس كوفيد -١٩

واجهت الفلبين مخاطر وصدمات اجتماعية واقتصادية كبيرة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وكانت كلها غير متوقعة تماماً حيث كانت الفلبين تتوقع انتعاشا قويا بعد تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى معدلاته فى ٨ أعوام خلال ٢٠١٩، إذ كانت تستهدف نمواً تتراوح نسبته بين ٦,٥% و٧,٥% فى عام ٢٠٢٠[٢]. فهناك العديد من المقومات والعوامل الحيوية التي يحتوي عليها الاقتصاد الفلبينى والتي مكّنته من الوصول إلى مرحلة النمو المستمر، حيث تعد الفلبين في مصاف الأسواق الصاعدة الكبيرة الأسرع نمواً على مستوى العالم ومن أبرز الدول التي تم رفع تصنيفها الائتماني فى السنوات الماضية، وتعتبر صاحبة أفضل أداء اقتصادى فى منطقة آسيا بعد الصين .

ونظراً للظروف الأخيرة التي تواجه العالم بأكمله من انتشار فيروس كوفيد-١٩ والذي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد، فإن الفلبين تُعتبر من الدول المتضررة نتيجة انتشار الفيروس فيها؛ وذلك بسبب توقف أغلب عمليات الإنتاج في معظم المصانع حيث تم خفض معدلات التصدير التي تعود على الدولة بالعديد من الإيرادات وتعرض اقتصاد الفلبين إلى حالة من الركود.

حيث تصاعدت الضغوط يوماً بعد يوم مثلما هو الحال مع البلدان الأخرى بسبب تداعيات فيروس كوفيد-١٩، وأدى ذلك إلى ترك آثار وخيمة على الاقتصاد الفلبينى سواء من خلال إجراءات إحتواء الفيروس أو التوقف المفاجئ في حركة السياحة، وهبوط الصادرات، وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج، فبسبب جائحة كوفيد-١٩ يواجه الاقتصاد خلال العام الحالي أكبر إنكماش له منذ ثلاثة عقود.

ويمكن الاشارة الى عدد من أبرز التحديات التى تواجه اقتصاد الفلبين فى ظل أزمة كوفيد-١٩ على النحو التالى:

- تراجع ملحوظ فى النمو الاقتصادى، فقد أدى إغلاق جزيرة لوزون وهي الأكبر من حيث عدد السكان في البلاد وبها العاصمة مانيلا، في الفترة من منتصف مارس إلى يونيو، إلى منع حدوث ما يصل إلى ٣،٥ مليون إصابة بفيروس كوفيد-١٩، ومن جانب آخر فقد أدى هذا إلى إغلاق نحو ٧٥ في المائة من الاقتصاد، ومن ثم

دخلت الفلبين في ركود بعد أكبر انكماش فصلي سجلته، بينما يعاني الاقتصاد من تدابير إغلاق مرتبطة بفيروس كوفيد-١٩ المستجد، سددت ضربة للأنشطة التجارية وأفقدت الملايين وظائفهم، وتراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٦,٥ % على أساس سنوي في الربع الثاني من العام، وفق هيئة الإحصاء الفلبينية، وسط إجراءات إغلاق هي من بين الأطول مدة في العالم للحد من تفشي الفيروس الذي دمر اقتصادات العديد من الدول، وجاء ذلك بعد انكماش بنسبة ٠,٧ % في الأشهر الثلاثة الأولى من العام شهدت أكبر انخفاض في النشاط الاقتصادي منذ بدء تسجيل البيانات عام ١٩٨١ خلال حكم الديكتاتور فرديناند ماركوس(٣).

- ارتفاع معدل البطالة، فقد تضاعف عدد الفلبينيين الذين يعانون من الجوع في الستة أشهر الاولى من العام ٢٠٢٠، ويمر أكثر من ٩٠ % من سكان البلاد بأوضاع صعبة، فيما تكافح السلطات جائحة فيروس كوفيد-١٩، ومن ثم تسببت قيود الإغلاق منذ مارس ٢٠٢٠ في تدمير الوظائف والإضرار بالدخول في الفلبين، حيث وصل معدل البطالة إلى نسبة قياسية بلغت ١٧،٧ % في شهر إبريل(٤).

وقد أصدرت هيئة الإحصاء الفلبينية إن هذا المعدل الذي حددته دراسة استقصائية فصلية، يشير إلى وجود نحو ٧،٣ مليون مواطن فلبيني عاطلين عن العمل حتى شهر إبريل، وأكد رئيس الهيئة، "كلير دينيس مابا"، أن هذا الرقم القياسي لمعدل البطالة يعكس تداعيات الإغلاق الاقتصادي على سوق العمل في البلاد، وأضافت الهيئة أن معدل البطالة ارتفع من ٥،١ % في شهر إبريل ٢٠١٩ إلى ٥,٣% في شهر يناير ٢٠٢٠. ووفقا لإحصاءات وزارة العمل الفلبينية، فقد ما لا يقل عن ٢،٧ مليون عامل وظائفهم بسبب الإغلاق. وأشارت الوزارة إلى أن أكثر من ٣٤٠ ألف من العمال الفلبينيين المهاجرين في جميع أنحاء العالم تضرروا بسبب الوباء(٥).

- تحويلات العماله الفلبينية، إذ تعد تحويلات الأيدى العاملة بالخارج أحد ركائز الاقتصاد الهامة حيث تمثل ثاني أكبر مصدر للعملات الأجنبية في الفلبين بعد الصادرات، فقد استفادت البلاد بشكل كبير من إرسال عمالها إلى الخارج وأبرز أوجه الاستفادة تمثلت فى تحويلات العاملين بالخارج كمصدر للنقد الأجنبى،

ومعالجة العجز التجارى، ودعم الاقتصاد المحلى من خلال تعزيز الاستهلاك والاستثمار وتوفير إمدادات ثابتة من النقد الأجنبي، وأخيراً تحسين مستويات التعليم.

فقد أدت تحويلات الفلبيين العاملين فى الخارج إلى ارتفاع قيمة البيزو الفلبينى ليصبح واحد من أفضل عملات آسيا، حيث يشغل الفلبينيون مجموعة واسعة من الوظائف في أسواق العمل الأجنبية والتحويلات المالية التي يرسلها هؤلاء إلى وطنهم تشكل جزءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي للفلبين، ويعد العامل الرئيسى المؤثر في النمو الفلبيني هو التدفق المنتظم للتحويلات النقدية من العمال الفلبينيين العاملين في الخارج، وهو ما يميز الفلبين عن بقية الاقتصادات الآسيوية، حيث ساهمت التدفقات النقدية في دعم الاستهلاك المحلي الذي يمثل أكثر من ٦٠% من الاقتصاد الفلبيني، مما أدى بالتالي إلى النمو الاقتصادي[٦]. ، ولكن بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، وتدابير الإغلاق الصارمة تفاقمت المصاعب الاقتصادية، وخسر الملايين من العمالة الفلبينية وظائفهم وعادوا إلى البلاد مما أدى إلى تراجع مبالغ حوالات العمال الفيليبيين المنتشرين في الخارج والذين يرسلون عادة الأموال لعائلاتهم كل شهر ما يسمح لهم بالانفاق وبالتالي دفع النمو.

- تهديد خطة الدولة لمشروعات البنية التحتية، ففى عام ٢٠١٨ قام الرئيس الفلبيني ردوريغو دوتيرتي بتأسيس خطة »طموحنا ٢٠٤٠ «وتدشين برنامج بناء لتحسين وتطوير البنية التحتية في الفلبين من خلال التخطيط لـ٧٥ مشروعا ضخما بقيمة تبلغ حوالي ١٦٠ مليار دولار، وكانت الفلبين تهدف للانتهاء من ٣٢ مشروعا منها بحلول عام ٢٠٢٢، وقد واجهت تعهدات الرئيس الفلبينى رودريجو دوتيرتي بشأن بتدفق الإنفاق من أجل إنشاء مطارات وطرق سريعة وسكك حديدية وجسور وسدود خلال فترة ولايته تهديدا كبيرا بسبب وباء كوفيد-١٩، حيث تمت إعادة توجيه الأموال لمكافحة الفيروس.
- قطاع السياحة: وهو أحد القطاعات المهمة للاقتصاد الفلبيني، والمصدر الثانى للدخل بعد الزراعة، وتعود صناعة السياحة على الفلبين بالعديد من الإيرادات

المالية، كما تجذب الكثير من السياح من مختلف مناطق العالم، وتُعتبر مركز جذب للمستثمرين للاستثمار بداخل البلاد، فكلما زادت نسبة الاستثمارات الخارجية زادت نسبة الإيرادات المالية وتحسّن الاقتصاد بشكل عام. ولكن في ظل استمرار انتشار فيروس كوفيد-١٩ وتأثيراته على صناعة الطيران في العالم تعرض قطاع السياحة بأكملة لأضرار بالغة مع تراجع حركة الطائرات، وخفض شركات الطيران الرحلات الجوية، وإلغاء المسافرين حجوزات رحلات العمل والعطلات، فقد سجلت شركات الطيران تراجعا في عدد الركاب بنسب تتراوح بين ٢٠ و٣٠% منذ بداية انتشار فيروس كوفيد-١٩ في يناير ٢٠٢٠، كما تأثرت صناعة السياحة في الفلبين بقوة جراء ثوران بركان بالقرب من مانيلا في شهر يناير ٢٠٢٠، أدى إلى تراجع كبير في حجم السياحة فى الأشهر التالية، وتزامن الأمر مع إجراءات الإغلاق لمكافحة وباء كوفيد – ١٩ وفرض العديد من الدول قيوداً على السفر في محاولة لاحتواء هذا التفشي، مما أثر على قطاع السياحة بأكمله، ودفع شركة الخطوط الجوية الفلبينية إلى الاستغناء عن ٣٠٠ من موظفيها لتعويض الخسائر التي تكبدتها بسبب القيود المفروضة على السفر.

ثالثا: سياسات الفلبين لمواجهة كوفيد-١٩ ودعم الاقتصاد

لقد خلق فيروس كوفيد-١٩ أزمة صحية لم يسبق لها مثيل فى السنوات الماضية لذلك أدت الاجراءات اللازمة لاحتواء الفيروس إلى حدوث ركود اقتصادى، ومن هنا تبحث الحكومة الفلبينية عن استراتيجية للخروج من دوامة التداعيات المتلاحقة لفيروس كوفيد-١٩ على قطاعاتها الاقتصادية، وخاصة قطاعي السياحة والتصدير المتضررين بشدة من هذه الجائحة. ومن الخطوات التى اتخذتها الحكومة الفلبينية لعودة الحياة الاقتصادية ما يلي:

- تخفيف بعض القيود والسماح للمواطنين بالعودة إلى العمل للخروج من احتمالات حدوث ركود اقتصادى، وبذلك بدأ الرئيس الفلبيني رودريجو دوتيرتي تخفيف قيود الإغلاق في العاصمة مانيلا وهي المحرك الرئيسي للاقتصاد (بدءا من شهر كذا) يتم الرجوع للباحثة لتحديد تاريخ بدء تخفيف الاغلاق
- اتخاذ الحكومة الفلبينية، من خلال وزارة المالية، جهودا مكثفة لاحتواء الفيروس

من خلال التعاون عن كثب وبناء شراكات فعالة مع مختلف الوكالات والهيئات الدولية المعنية، وحصلت البلاد على منحة بقيمة ٣ ملايين دولار من صندوق الاستجابة للكوارث في آسيا والمحيط الهادي التابع للبنك الآسيوي للتنمية، بهدف تعزيز قدرات وزارة الصحة والهيئات الأخرى المعنيّة في البلاد في تشخيص وتأكيد حالات الإصابة بالفيروس المستجدن وكان الفريق الاقتصادي للرئيس دويترتي، والذي يعمل تحت إشراف الوزير دومينغيز، كشف في (وقت سابق) يتم تحديد التاريخ) عن حزمة من الإجراءات ذات الأولوية بقيمة ٥٣١,٩ مليون دولار (٢٧,١ مليار بيزو) لمساعدة العاملين في الصفوف الأمامية على مكافحة هذا الوباء، وتقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص الأكثر تضرراً من التباطؤ الاقتصادي الذي فرضه تفشي الفيروس(٧).

- تطلع الحكومة الفلبينية إلى جمع مليار دولار من السندات المقومة بالدولار و ١،٣٥ مليار دولار من السندات المقومة بالين لبقية العام لإكمال ٦ مليارات دولار من تمويل الديون التجارية الخارجية المخطط لها، وفقا لما أفاده موقع صحيفة "بيزنس وورلد" الفلبينية. وقال التقرير إن الفلبين تسعى لجمع ما يصل إلى ٣ تريليونات بيزو فلبيني – أي ٦١و٩ مليار دولار ارجو التأكد من هذا الرقم– في عام ٢٠٢٠، من بينها ٧٤% سوف تأتي من السوق المحلية(٨).
- اتخذ البنك المركزي العديد من الخطوات للحد من التداعيات وخفض البنك سعر الفائدة خلال العام الحالي بمقدار ١٢٥ نقطة أساس إلى ٢،٧٥ في المئة، كما خفض الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية بمقدار نقطتين مئويتين لتوفير المزيد من السيولة لدى البنوك لاستخدامها في الإقراض. كما خفف البنك المركزي اشتراطات رأس المال والاحتياطي للبنوك واتخذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار في سوق السندات(٩).
- بادر البنك المركزي الفلبيني في تقديم إجراءات التحفيز للاقتصاد في مواجهة هذه الجائحة، فقد قام بتشجيع البنوك على إقراض الشركات الصغيرة، التي تترنح جراء تداعيات وباء فيروس كوفيد–١٩ وقال محافظ البنك بنجامين ديوكنو إن قاعدة جديدة، تسمح للبنوك بتقديم قروضا جديدة للشركات متناهية الصغر والصغيرة

ومتوسطة الحجم، وفقا لمتطلبات الاحتياطي، تمثل خفضا بشكل فعال في نسبة الاحتياطي. ولن تتم معاقبة البنوك بسبب قيامها بإيداع مبالغ في البنك المركزي، أقل من الاحتياطيات المطلوبة، طالما أن الربح يذهب للقروض الجديدة لتلك الشركات المتعثرة. وقال ديوكنو في رسالة نصية اليوم: "إنه أمر طوعي من جانب البنك أن تساعد الشركات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم وهناك حافز إضافي لإقراض الشركات الصغيرة"(١٠).

- مواصلة العمل في مشروعات بناء الطرق والمطارات في إطار خطة للبنية التحتية لإنعاش الاقتصاد الذى تضرر بشدة من تداعيات جائحة كوفيد-١٩، فقد أكدت الحكومة رفضها إيقاف مشروعات البنية التحتية واعتزامها مواصلة العمل في مشروعات بناء الطرق والمطارات، في إطار خطة للبنية التحتية بقيمة ١٦٠ مليار دولار، من أجل إنعاش الاقتصاد الذي تضرر بشدة من تداعيات الجائحة. ونقلت وكالة بلومبيرغ للأنباء،عن مستشار الرئيس الفلبيني رودريجو دوتيرتي للمشروعات الكبرى، الوزير فينس ديزون، القول إنه يجري تجهيز حزمة تحفيز اقتصادي ستتضمن تخصيص أموال كثيرة لمشروعات البنية التحتية، مضيفاً أن الحكومة تدرس حالياً مشروعات بقيمة ٤ تريليون بيزو (٧٩،٥ مليار دولار) كانت قد اعتبرتها في وقت سابق من الأولويات، لكي تضيف إليها المشروعات ذات التأثير الاقتصادي القوي والفوري(١١).

الخاتمة :

دفعت جائحة كوفيد-١٩ بالعالم إلى هاوية الركود وتشير بعض التقديرات الى أن الاشهر الاخيرة من العام ٢٠٢٠ قد تشهد وضعا اكثر سوءاً مما كان عليه أثناء الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، فالأضرار الاقتصادية تتصاعد في مختلف أنحاء العالم، على أثر الارتفاع الحاد في عدد الإصابات الجديدة وتكاليف إجراءات احتواء الفيروس التي اتخذتها الحكومات، وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بما ينطوي عليه مستقبل الاقتصاد الفلبينى في وقت يتسم بالغموض وعدم الاستقرار وعدم اليقين عالمياً بسبب تفشي فيروس كوفيد-١٩، و عدم وجود علاج أو لقاح يقى منه حتى كتابة هذا التحليل، فقد توقع البنك الدولي انكماش الاقتصاد الفلبيني بنسبة ١،٩ % هذا العام

بسبب تداعيات فيروس كوفيد-١٩، ولكن أشار إلى أنه أمامه فرص جيدة للتعافي خلال العامين المقبلين، حيث صرحت "رونج قيان" كبيرة الاقتصاديين بالبنك الدولي إن إجمالي الناتج المحلي بالفلبين انكمش بنسبة ٠،٢ % خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، مشيرة إلى أنه من المتوقع انكماشه بصورة أكبر خلال الربع الثاني، وأضافت أنه من المتوقع أن تتراجع حدة الانخفاض لتصبح متوسطة خلال الربع الثالث، وأن يتم تحقيق نمو معتدل خلال الربع الرابع مع عودة مزيد من القطاعات للعمل، وانه من المتوقع فى حال استعادة الانشطة الاقتصادية أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة تزيد عن ٦% عام ٢٠٢١ وبنسبة ٧% عام ٢٠٢٢، عندما تجري البلاد الانتخابات الرئاسية، ومع ذلك فقد أشارت إلى أن كان هناك درجة كبيرة من الغموض تحيط بالتوقعات الاقتصادية بشكل عام بسبب تفشي فيروس كوفيد-١٩(١٢) .

قائمة المصادر

١. تحليلات اقتصادية | ٤ أسباب تفسِّر انتعاشاً تدريجيّاً للأسواق الناشئة,بوابة الاخبار, ٣١ مايو,٢٠٢٠, متاح على الرابط التالى:
https://bawabaa.org/news/338938

٢. منى عوض, كيف يؤثر فيروس "كوفيد-١٩" على اقتصادات آسيا؟,البورصة,٢٧ فبراير, ٢٠٢٠, متاح على الرابط التالى:
https://alborsaanews.com/2020/02/27/1301219

٣. آفاق قاتمة تخيّم على الفلبين مع انكماش تاريخيتواجه أكبر أزمة منذ ٨ عقود ولا يمكنها تحمل مزيد من الإغلاق, الشرق الأوسط, عدد ١٥٢٢٧،٦ أغسطس,٢٠٢٠، آفاق-قاتمة-تخيّم-على-الفلبين-مع-انكماش-تاريخيمتاح على الرابط :
https://aawsat.com/home/article/2434236/

٤. ارتفاع معدل الجائعين في الفلبين بسبب كوفيد-١٩, بوابة افريقيا الاقتصادية, ١٣ يونيو,٢٠٢٠, متاح على الرابط التالى:
https://economy.afrigatenews.net/253754

٥. الفلبين تسجل ارتفاعا قياسيا في معدل البطالة في أبريل,الشروق, ٥ يونيو, ٢٠٢٠, متاح على الرابط التالى:
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05062020&id=a246127f-cb0c-4346-8af8-ff17f6b0e19e
٦. مصر والفلبين أكثر الأسواق الناشئة مرونة في مواجهة الحرب التجارية.. والقاهرة الأقدر على امتصاص الصدمات, الإستدامة و التمويل,٣٠ يونيو, ٢٠١٩, متاح على الرابط:
https://www.sfegypt.com/3414
٧. البنك الدولي يُسرّع منح قرض للفلبين بـ ١٠٠ مليون دولار لمواجهة "كوفيد-١٩",البيان الاقتصادى,٢أبريل,٢٠٢٠ , متاح على الرابط:
https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2020-04-02-1.3819273
٨. منى عوضى، الفلبين تراقب أسواق الديون الخارجية للتصدي لعجز الموازنة، البورصة, ٢٩ أغسطس,٢٠٢٠ متاح على الرابط التالى:
https://alborsaanews.com/2020/08/29/1377906
٩. محافظ البنك المركزي الفلبيني يؤكد رضاه عن مستوى سعر الفائدة, الشروق,٣ يونيو, ٢٠٢٠, متاح على الرابط التالى :
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03062020&id=93fcd792-b4d0-4248-b3a7-8acc6645d8b5
١٠. تداعيات كوفيد-١٩ تهدد تعهدات رئيس الفلبين الاقتصادية, العين الإخبارية, ١٩ ابريل,٢٠٢٠, متاح على الرابط التالى:
https://al-ain.com/article/corona-threatens-philippine-president-pledges
١١. الفلبين تراهن على مشروعات البنية التحتية لإنعاش الاقتصاد, الرؤية,١٣ مايو,٢٠٢٠, متاح على الرابط التالى:
https://www.alroeya.com/117-53/2136098
١٢. البنك الدولي يتوقع انكماش الاقتصاد الفلبيني بنسبة ١,٩ %,الثلاثاء ٩ يونيو ,٢٠٢٠,الاقتصادية , جريدة العرب الاقتصادية الدولية ,الرياض,متاح على الرابط التالى :
https://www.aleqt.com/٢٠٢٠/٠٦/٠٩/article_١٨٤٦٥٧٦.html